Women Journalists Without Chains

فلسطين:
قتل الشهود

الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين.. قتل الشهود

عقب هجوم شنته حركة حماس الفلسطينية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول شنت إسرائيل حملة عسكرية على قطاع غزة. وتقول الرواية الإسرائيلية "إن المئات قد قتلوا بسبب هجوم حماس"، إلا أن الحملة الإسرائيلية على قطاع غزة قد أدت إلى مقتل الآلاف معظمهم من الأطفال والنساء ولم يسلم الصحفيون من الانتهاكات ليس في غزة فحسب بل في جميع الأراضي الفلسطينية وحتى جنوب لبنان.

لم يشهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العدد الهائل من القتلى والمصابين والانتهاكات في 20 يوماً (07 -27 أكتوبر/تشرين الأول 2023) بحق الصحفيين في تاريخ المنطقة الحديث، وتعتبر هذه الحرب الأكثر دموية على الصحفيين طوال تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي خلال 75 عاماً. إذ تبذل إسرائيل كل طاقتها العسكرية لاستهداف الصحفيين وأهاليهم، في إطار حملة لا يمكن أن تكون إلا لإخفاء الجرائم التي يتم ارتكابها ويعتقد أنها "جرائم حرب" ضد الصحفيين.

قامت وحدة الرصد في منظمة "صحفيات بلاقيود"، برصد الانتهاكات بحق الصحفيين والصحفيات منذ بدء الحرب المستمرة على قطاع غزة، وبسبب ظروف المعركة من الصعب رصد كل الانتهاكات التي يتم ارتكابها.

أولاً، مجازر وحشية بحق الصحافيين

وصلت حصيلة القتلى الفلسطينيين بسبب الغارات الإسرائيلية إلى مستوى غير مسبوق وحتى 27 أكتوبر/تشرين الأول تجاوز عدد القتلى أكثر من 7000 شخص، بينهم 3000 طفل، حسب وزارة الصحة في قطاع غزة، ووثقها الصحفيون والصحفيات في قطاع غزة ودفعوا أرواحهم ثمناً لنقل هذه الحقائق والوحشية. كما قال الإسرائيليون إن عدد قتلاهم وصل إلى 1400 شخص.

قُتل في هذه الحرب 27 صحفياً وصحافية في قطاع غزة، وصحفي في لبنان، بعضهم تم قتلهم مع عائلاتهم. تأكدت منظمة "صحفيات بلا قيود" من اغتيالهم. وآخرون قتل بعض من عائلاتهم كما حدث مع مراسل فضائية الجزيرة في قطاع غزة وائل الدحدوح.

سلام خليل محمد ميمة (33 عاماً)، صحفية مستقلة، تعمل مع عديد من وسائل الإعلام ورئيسة لجنة الصحفيات في التجمع الإعلامي الفلسطيني، قتلت في 10 أكتوبر/تشرين الأول مع عائلتها "زوجها وأطفالها الثلاثة" بقصف لطيران الاحتلال في مخيم جباليا، شمال شرق غزة، وانتشلت جثثهم من تحت الأنقاض بعد ثلاثة أيام.

سلمى حمادة مصباح مخيمر (34 عاماً)، صحفية مستقلة، تعمل مع العديد من وسائل الإعلام، قُتلت مع طفلها الرضيع ووالدها ووالدتها وأفراد من عائلتها، بغارة إسرائيلية على مدينة رفح جنوبي القطاع. كانت سلمى -المقيمة في الأردن- في زيارة لعائلتها في القطاع لتقتل وطفلها معهم يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول.

دعاء شرف (31 عاماً)، صحفية في إذاعة الأقصى، قتلت مع طفلها الرضيع بغارة جوية إسرائيلية على منزلها في حي "الزوايدة" وسط قطاع غزة يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول.

عصام عبدالله، مصور وكالة رويترز للأنباء المقيم في العاصمة اللبنانية بيروت، قُتل بقصف إسرائيلي بالقرب من الحدود اللبنانية يوم الثالث عشر من أكتوبر/تشرين الأول، بينما كان يغطي الأحداث في جنوب لبنان بالقرب من قرية علما الشعب بين حزب الله وجيش الاحتلال الإسرائيلي.

سعيد رضوان سعيد الطويل (37 عاماً) رئيس تحرير شبكة الخامسة للأنباء، قُتل بغارة جوية إسرائيلية استهدفت "برج حجي" وهي منطقة تضم عدة وسائل إعلام في حي الرمال غربي قطاع غزة يوم التاسع من أكتوبر/تشرين الأول.

محمد رزق محمود صبح (35 عاماً)، صحفي مصور وكالة أنباء خبر، قُتل بغارة جوية إسرائيلية استهدفت منطقة تضم وسائل الإعلام في حي الرمال غربي غزة، يوم التاسع من أكتوبر/تشرين الأول.

هشام محمد فخري النواجحة (27 عاماً)، صحفي في وكالة أنباء خبر، قُتل بغارة جوية إسرائيلية بنفس العملية التي قتل فيها زميليه "**الطويل**" و"**صبح**" يوم التاسع من أكتوبر/تشرين الأول.

عبد الهادي سعد الله رشاد حبيب (37 عاماً)، صحفي يعمل في تلفزيون "الأونروا" التعليمي، قُتل في 16 أكتوبر/تشرين الأول، بقصف شقة سكنية في حي الزيتون جنوب مدينة غزة، ما أدى إلى مقتله وحماته، وإصابة عدد من أفراد أسرته بجروح ما بين حرجة ومتوسطة.

رشدي يحيى رشدي السراج (31 عاماً)، مخرج ومؤسس شركة عين ميديا، قُتل في 23 أكتوبر/تشرين الأول بقصف صاروخي استهدف منزلاً في غرب غزة. كان السراج قد تحدث لـ "صحفيات بلاقيود" عبر الهاتف إنه لم يعرف مثل هذه الوحشية الإسرائيلية طوال حياته في قطاع غزة، ولم يسبق أن شهد هذه الحالة من استهداف الصحفيين في كل فلسطين.

محمد تهامي عبد السلام الصالحي (29 عاماً)، المصور الصحفي في وكالة السلطة الرابعة، قُتل برصاص الاحتلال يوم السابع أكتوبر/تشرين الأول خلال تغطيته الأحداث على الشريط الحدودي في "البريج" جنوب قطاع غزة.

أحمد عبد الرحمن شهاب (42 عاماً)، صحافي ومعد برامج في إذاعة الأسرى، قُتل وأفراد عائلته (زوجته وأطفاله) وعدد كبير من أسرته، بغارة جوية في مخيم جباليا شمال قطاع غزة يوم 12 أكتوبر/تشرين الأول.

عمر فارس عمر أبو شاويش (36 عاماً)، صحافي وروائي وكاتب، قُتل بقصف للاحتلال خلال تغطيته للأحداث في غزة يوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

محمد فايز يوسف أبو مطر (28 عاماً)، صحفي مصور مستقل، قُتل بغارة جوية إسرائيلية في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، يوم 11 أكتوبر/تشرين الأول.

حسام محمود حسن مبارك (41 عاما)، صحفي في إذاعة الأقصى، قُتل بغارة إسرائيلية شمالي قطاع غزة يوم الثالث عشر من أكتوبر/تشرين الأول.

يوسف ماهر يوسف دواس (20 عاماً)، كاتب صحفي في صحيفة وقائع فلسطين، قُتل مع أفراد من أسرته بغارة إسرائيلية في بلدة بيت لاهيا شمالي القطاع في 14 أكتوبر/تشرين الأول.

عصام محمد صبحي بهار (39 عاماً)، صحفي في قناة الأقصى، قُتل هو وزوجته وعدد من افراد أسرته بغارة إسرائيلية على منزلهم في شمالي قطاع غزة في 17 أكتوبر/تشرين الأول.

محمد بعلوشة، المدير الإداري والمالي لقناة فلسطين اليوم، قُتل مع ابنته الطفلة وعدد من أفراد عائلته بغارة إسرائيلية على "حي الصفاوي" شمالي غزة في 17 أكتوبر/تشرين الأول.

سميح عبد الرزاق خميس النادي (55 عاماً)، مدير قناة الأقصى، قُتل في 18 أكتوبر/تشرين الأول بغارة إسرائيلية على القطاع.

خليل إبراهيم علي أبو عاذرة (40 عاماً)، مصور في قناة الأقصى، قُتل مع شقيقه في 19 أكتوبر/تشرين الأول في غارة إسرائيلية على مدينة رفح جنوبي القطاع.

محمد أبو علي، صحفي في راديو الشباب، قُتل في غارة إسرائيلية على شمال القطاع في 20 أكتوبر/تشرين الأول.

محمد عماد لبد، صحفي في موقع الرسالة الإخباري، قُتل بغارة إسرائيلية على حي الشيخ رضوان في مدينة غزة، يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول.

أسعد عبد الناصر أسعد شملخ (20 عاماً)، صحفي مستقل، قُتل مع تسعة من أفراد أسرته، بغارة جوية جنوبي قطاع غزة يوم الثامن من أكتوبر/تشرين الأول.

محمد سامي عبدالله جرغون (28 عاماً)، صحفي في سمارت ميديا، قُتل خلال تغطيته لآثار القصف في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة يوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

إبراهيم لافي، مصور صحفي في عين ميديا، قُتل برصاص الاحتلال الإسرائيلي خلال تغطية الأحداث في بيت حانون شمالي قطاع غزة يوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

سائد سمير محمود الحلبي (42 عاماً)، صحفي شبكة الأقصى الفضائية، قُتل بقصف إسرائيلي استهدف منزله في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة يوم 25 أكتوبر/تشرين الثاني.

أحمد جميل محمود أبو مهادي (58 عاماً)، صحفي في شبكة الأقصى، قُتل بقصف إسرائيلي استهدف منزله وسط قطاع غزة، يوم 25 أكتوبر/تشرين الثاني.

جمال عارف سالم الفقعاوي (28 عاماً)، صحفي في مؤسسة الميثاق الإعلامية، قُتل بقصف إسرائيلي استهدف منزله في "خان يونس" جنوب قطاع غزة، يوم 25 أكتوبر/تشرين الثاني.

محمد فايز الحسني (34 عاماً)، صحفي ومدير مؤسسة رواسي فلسطين، قُتل إلى جانب أفراد من عائلته بقصف إسرائيلي استهدف منزله في قطاع غزة.

في الجانب الآخر قالت الحكومة الإسرائيلية إن أربعة صحفيين قتلوا في هجمات حركة حماس يوم 07 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ولم نتأكد من مصدر مستقل من صحة هذه المعلومات.

وإلى جانب قتل الصحفيين والصحفيات في قطاع غزة ولبنان، تسببت الغارات الإسرائيلية بإصابة عشرات الصحفيين والصحفيات، بعضهم بجراح خطيرة، وبسبب قطع إسرائيل للاتصالات والانترنت عن قطاع غزة، تعقدت وسائل الوصول للضحايا وتلقي الشكاوى من داخل القطاع، كما أعاقت عمل الصحفيين وقدرتهم على أداء مهمتهم في نقل الحقائق والأنباء لما يحدث في قطاع غزة.

يلاحظ أن معظم القتلى الصحفيين والصحفيات في قطاع من المناطق التي دعا جيش الاحتلال الإسرائيلي سكان غزة للانتقال إليها في جنوب قطاع غزة. كما أنه من الملاحظ استهداف أي

صحفي يعمل في وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية، لدرجة إن الغارات الإسرائيلية استهدفت منازل معظم العاملين في فضائية الأقصى الناطقة باسم حركة حماس!

في جنوب لبنان: في الهجوم الذي أدى إلى مقتل مصور رويترز، أصيب عدد آخر من الصحفيين هم **كارمن جوخدار** (مراسلة الجزيرة) ومصورها **إيلي بارخيا**؛ إلى جانب **ثائر السوداني** و**ماهر نزيه** من رويترز، والمصور الصحفي **ديلان كولينز** والمصورة الصحفية **كريستينا عاصي** (وكالة فرانس برس الفرنسية).

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول استهدفت دبابة إسرائيلية، طاقم قناة "المنار" وهم مراسل ومصوّر، وسقطت القذيفة بالقرب منهما أثناء تغطيتهما المباشرة للتطوّرات بين جيش الاحتلال الإسرائيلي و"حزب الله" على طريق بلدة طير حرفا في الجنوب اللبناني. وفي اليوم ذاته نشرت وسائل إعلام إيرانية، مقطعا يوثق لحظة تعرض فريق إيراني من صانعي الأفلام الوثائقية التلفزيونية (عددهم 7 أشخاص) لإطلاق نار على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، وتعرضوا لإطلاق نارٍ لدى وصولهم إلى الحدود، حيث جرت اشتباكات بين جنود إسرائيليين وعناصر تابعة لـ "حزب الله". وأصيب عدد منهم بجروح.

معاقبة الصحفيين بعائلاتهم

لا يكتفي الاحتلال الإسرائيلي باستهداف الصحفيين والصحفيات وهم على رأس أعمالهم، بل يجعل عائلاتهم تدفع ثمن تغطيتهم للحرب التي يشنها على قطاع غزة. ودمر الاحتلال 39 منزلاً لصحفيين وصحفيات في القطاع بينهم صحفيين دفنوا تحت الركام لأيام كما حدث مع "**سلام ميمة**" وعائلتها.

كان أبرز ممن انتقم الاحتلال من عائلته مراسل الجزيرة في غزة **وائل الدحدوح** الذي فقد زوجته وابنه وابنته وحفيده في غارة إسرائيلية استهدف منزلاً في مخيم النصيرات -في المنطقة الآمنة التي دعا الاحتلال سكان غزة للجوء إليها- يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول وقُتل في الهجوم 12 شخصاً بينهم 9 أطفال.

كان الدحدوح في خضم نقل مباشر عندما تلقى خبر الكارثة التي حلّت بعائلته، وانتقل على الفور إلى المستشفى لرؤية أبنائه قائلا: "بينتقموا منا في الولاد، بينتقموا منا في الولاد، معلش.. إنّا لله وإنّا إليه راجعون".

ليس الدحدوح وحده بل إن عديد من الصحفيين والصحفيات تعرضوا لنفس الفاجعة في عائلاتهم، بين هؤلاء "**معتز عزايزة**" الصحفي الذي يوثق منذ سنوات في قطاع غزة ويتابعه مليون شخص على انستغرام. ففي يوم 12 أكتوبر/تشرين الأول ذهب لتغطية قصف للاحتلال في منطقة دير البلح وسط قطاع غزة- وهي أيضاً منطقة آمنة دعا الاحتلال السكان التوجه إليها- ليتفاجأ "عزايزة" بتدمير منزله وعائلته وتحولها إلى "أشلاء" ليصاب بالصدمة حيث فقد أكثر من 15 شخصاً من عائلته، ليردد الصحافي الشاب حينها: "عيلتي يا الله.. عيلتي فيها أشلاء".

كما تلقى الصحفي **محمد الفرا** خبر مقتل عائلته بغارة إسرائيلية في قطاع غزة، وهو على رأس عمله في الضفة الغربية، يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول ودخل في نوبة من البكاء والصدمة الشديدة، وحاول أصدقائه تهدئته في تلك اللحظات الصعبة التي تعرض لها.

كما انتشلت عائلة الصحفي **أشرف سحويل** من تحت الأنقاض بعد قصف جوي لمنزله. قُتلت زوجة الصحفي "**سامح مراد**" وأصيب باقي أفراد أسرته أثناء نزوحهم إلى "خان يونس" جنوب قطاع غزة. كما قُتل وأصيب عدد من أفراد عائلة الصحفي **مثنى النجار**. وقُتلت عائلة الصحفي **صالح المصري** بقصف منزله.

ثانياً: تدمير وسائل الإعلام

مع بدء الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة في 07 أكتوبر/تشرين الأول شُنت عشرات الغارات على مواقع المؤسسات الإعلامية والصحافية في غزة، والتي كانت معظمها متواجدة في "حي الرمال" الذي تمت تسويته بالأرض، وأدى ذلك إلى مقتل عدد من الصحفيين بينهم " **سعيد الطويل** ومحمد **صبح** وهشام **النواجحة**".

أظهرت العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة نيّة معلنة على استخدام كل الأسلحة والأدوات لتدمير حركة حماس، وبينما تقوم بذلك حطت من أهمية حماية المدنيين والصحفيين ووسائل الإعلام الموجودة، دمرّت الأحياء السكانية الواحد تلو الآخر ومعها دُمرت مقار وسائل الإعلام وتسويها تماماً، وجرى رصد تدمير وقصف مقرات أكثر من 50 مؤسسة إعلامية في قطاع غزة: مكتب وكالة الأنباء الفرنسية، مكتب شبكة الجزيرة، مكتب وكالة أنباء العرب APA تلفزيون فلسطين، شبكة الأقصى، مكتب ريال ميديا، وكالة معا، وكالة سوا، صحيفة الأيام، وكالة شهاب، إذاعة بلدنا، إذاعة زمن، وكالة الوطنية، صحيفة القدس، وكالة خبر، مؤسسة فضل شناعة، إذاعة القرآن الكريم، وكالة شمس نيوز. وجرى إيقاف 24 إذاعة محلية في قطاع غزة بسبب منع إسرائيل دخول الوقود إلى قطاع غزة. وجرى وقف بث قناة الأقصى عن القمر الاصطناعي الفرنسي (Eutelsat) استجابة لضغوط الاحتلال الإسرائيلي كما تقول الشبكة الإعلامية الفلسطينية.

لذلك يجري ملاحظة وجود عدد كبير من الصحفيين والمراسلين في خيم نصبوها إما قريب من المستشفيات أو في باحتها. بينهم فريق فرانس برس في مدينة خان يونس الذي نصب خياماً في باحة مستشفى ناصر، "وحين لا يكون لديهم تقارير لإعدادها، تستخدم الخيم "كقاعة تحرير" وينامون فيها ليلا إذا كان انقطاع صوت القنابل يوفر لهم فترة هدوء ليغمضوا عيونهم". وتعج باحة المستشفى باستمرار بنساء ورجال يرتدون سترات واقية من الرصاص كتب عليها "صحافة" بالإنكليزية، ويضعون خوذات على رؤوسهم فيما تتكرر عمليات القصف بالقرب من المستشفى وتكون دامية في معظم الأحيان.

رفض جيش الاحتلال الإسرائيلي تحمل مسؤوليته الدولية في ضمان "سلامة الصحفيين في غزة، حسب رسالة أبلغها لوكالة رويترز ووكالة فرانس برس يوم 28 أكتوبر/تشرين الأول. والحكومة الإسرائيلية ملزمة بالانصياع الكامل للقانون الإنساني الدولي، وتنص المادة 79 من اتفاقية جنيف: "يجب معاملة الصحفيين في مناطق الحرب كمدنيين وحمايتهم بهذه الصفة، بشرط ألا يشاركوا في الأعمال العدائية".

لذلك على الحكومة الإسرائيلية احترام القانون الدولي الذي يعتبر استهداف الصحفيين ووسائل الإعلام ومقراتها جرائم حرب لا تسقط بالتقادم.

ثالثاً، الانتهاكات في الضفة الغربية والقدس والمدن الإسرائيلية

لم يقتصر الاحتلال الإسرائيلي على ارتكاب الانتهاكات بحق الصحفيين والصحفيات في منطقة عملياته العسكرية في قطاع غزة وجنوب لبنان، بل امتدت الانتهاكات لتشمل الضفة الغربية والقدس، وباقي المدن الإسرائيلية، في استهداف ممنهج لوسائل الإعلام والتضييق على عملها.

في الضفة الغربية والقدس تراوحت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين الفلسطينيين بين الاعتقال، والاحتجاز المؤقت، والإصابة بالرصاص، والاعتداء بالضرب وبالغاز المسيل للدموع

واقتحام منازل الصحفيين والصحفيات، ومصادرة المعدات الصحفية، والتهديد وحملات التحريض الممنهجة، وإغلاق بعض المؤسسات الإعلامية والتحضير لإغلاق أخرى.

في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، أصيب "**مصعب شاور**" برصاص الاحتلال تغطية المواجهات في مدينة الخليل. وبعد ذلك بيومين اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالضرب على الصحفيين خلال تغطية تظاهرات في الخليل بينهم: **مشهور الوحواح، مصعب شاور، وساري جرادات، ووسام الهشلمون، وموسى القواسمة، ووسام الهشلمون**، وكسروا كاميراتهم واستولوا عليها وعلى عدد من كاميرات صحفيين آخرين. كما أطلقوا الرصاص صوبهم وصوب الصحفيين **يسري الجمل وحازم بدر**. كما أصيب الصحفيان **يزن حمايل ووهاج بني مفلح** برصاص الاحتلال في بلدة بيتا جنوب نابلس. وفي يوم 13 من الشهر أصيب صحفي آخر جراء اعتداء قوات الاحتلال عليه خلال تغطية تظاهرات في نابلس.

كما فُقد الصحافيان "**نضال الوحيدي**" (مصور قناة النجاح) و"**هيثم عبد الواحد**" (وكالة عين ميديا)، خلال تغطية الأحداث قرب حاجز بيت حانون. وسبق أن طالبت منظمة "صحفيات بلاقيود" تطالب السلطات الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية بالكشف عن مصيرهما وضمان سلامتهما.

اعتقلت قوات الاحتلال 16 صحافياً وصحافية في الضفة الغربية وهم: **لمى خاطر** (10/26) **مصعب قفيشة، ثائر الفاخوري** (10/22) خلال مداهمات في الخليل. ورضوان **قطناني** (10/25) تم اعتقاله من منزله في مخيم عسكر شرق نابلس. **محمد عطا**، الذي تم اعتقاله (10/23) في مخيم الجلزون. **أكرم علان درييه** (10/23) بعد أن أوقفت مركبته وفتشتها وافرجت عنه لاحقاً. **أنس موسى** (10/20) خلال تغطيته مسيرة في "مدينة أم الفحم".

في 19 أكتوبر/تشرين الأول جرى اعتقال **علاء الريماوي** الصحافي والمعلق السياسي بعد أن تم اختطاف نجله من المنزل في رام الله حتى تسليم نفسه؛ وفي اليوم ذاته جرى اعتقال **عماد أبو عواد، أسامه شاهين، علاء الربعي**، وهؤلاء الصحافيين والمعلقين السياسيين كانوا يعلقون في الفضائيات عن الشؤون العامة.

تم اعتقال **معاذ إبراهيم عمارنة، مصطفى الخواجا، وعبد الناصر اللحام** (10/15) من جنوب الضفة، بعد دهم منازلهم والاعتداء على أسرهم. وصبري **جبرين** (10/15) خلال تغطيته مواجهات بين شبان فلسطينيين وقوات الاحتلال في الضفة. **ومحمد نمر عصيدة** (10/10) خلال مداهمة البلدة القديمة في نابلس شمال الضفة الغربية.

في القدس، جرى اعتقال أكثر من 200 فلسطينياً، بسبب ممارستهم الحق في التعبير والرأي على التواصل الاجتماعي، واتهم معظمهم بالتحريض والتضامن على مواقع التواصل الاجتماعي، أفرج عن بعضهم بشروط مقيدة، وآخرون حوّلوا إلى الاعتقال الإداري أو قدمت ضدهم لوائح اتهام.

في 12 أكتوبر/تشرين الأول أعلن الإعلام الرسمي الفلسطيني أن طواقمه العاملة تعرضت للاعتداء والاستيلاء على معداتها من قبل جيش الاحتلال قرب بلدة عطارة شمال رام الله، أثناء تغطية مواجهات بين جيش الاحتلال ومستوطنين إسرائيليين من جهة وشبان فلسطينيين من جهة أخرى. وفي اليوم الذي سبقه احتجز قوات الاحتلال طاقم تلفزيون فلسطين عند مدخل مدينة الخليل عدة ساعات ومنعتهم من التصوير وشتمتهم بألفاظ نابية، وفتشت مركبتهم الخاصة بالتلفزيون، التي تحمل إشارات الصحافة بشكل واضح، ودققت في هواتفهم الخليوية وبطاقاتهم الشخصية رغم إبرازهم بطاقاتهم الصحفية.

الاعتداء على طواقم الصحفيين

في القدس، تعرضت معظم طواقم الصحافة والتلفزة -خاصة الناطقة بالعربية- للاعتداءات أو المنع من التغطية من قِبل المستوطنين أو قِبل القوات الإسرائيلية، حتى والمراسلين في البث المباشر. بينها ما حدث يوم 27 أكتوبر/تشرين الأول، وثقت **داليا النمري** مراسلة "روسيا اليوم" (RT) لحظة تعرضها وفريق القناة للطرد من منطقة باب العامود في القدس من قبل الشرطة الإسرائيلية وسط تهديدات بالاعتقال إن لم يغادروا المنطقة، ودون إعطاء أي مبرر. وكانت القوات قد هددت بالسلاح المراسلة "النمري" يوم 16 أكتوبر بسبب تحدثها بالعربية. وفي 13 أكتوبر قال تلفزيون القاهرة الإخباري إن طاقمه تعرض للاعتداء من القوات الإسرائيلية خلال تغطية الأحداث من القدس.

في 14 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت شبكة "بي بي سي" البريطانية أن فريقها الصحفي تعرض للاعتداء والاحتجاز تحت تهديد السلاح، بعد أن أوقفتهم الشرطة في مدينة تل أبيب. وقالت الشبكة "كان **مهند توتنجي، وهيثم أبو دياب**، وفريق بي بي سي عربي في طريقهم إلى أحد الفنادق، عندما اعتُرضت سيارتهم".

واعتدت الشرطة بالضرب والإهانة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، على طاقم سكاي نيوز عربية في عسقلان وقامت بتحطيم معداتهم. وقال مراسل سكاي نيوز عربية **فراس لطفي**: قام أكثر من 20 جنديا من عناصر الشرطة الإسرائيلية من فرقة حرس الحدود بإجباري على خلع الواقي (الذي يحمل شارة الصحافة) وخلع ملابسي وتركيعي على الأرض كما قاموا بضربي بالأحذية على وجهي".

وفي 15 أكتوبر/تشرين الأول هدد شرطي إسرائيلي مسلح مراسل تلفزيون العربي **أحمد دراوشة** وهو في بث مباشر من مدينة أسدود. كما جرى إطلاق نار على مركبة لصحفيين يعملون في وكالة رويترز للأنباء في سديروت في اليوم الثامن من أكتوبر.

طواقم فضائية الجزيرة في الضفة والقدس وعدة مدن إسرائيلية أخرى تعرضت للمضايقة والاعتداء، بما في ذلك منع مراسلها "**إلياس كرام**" والمصور من استكمال البث المباشر يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول، وطلبوا منهما الخروج من المنطقة "في غلاف غزة".

لا تكتفي الحكومة الإسرائيلية بمضايقة وسائل الإعلام والصحافيين في مناطق نفوذها وسلطتها، بل ترفض تقديم الحماية في حال قام المستوطنين بالاعتداء عليهم، وعادة ما يحدث ذلك في القدس، أو في الضفة الغربية. لكن الأمر يمتد إلى "تل أبيب"، على سبيل المثال في 22 أكتوبر/تشرين الأول اعتدى مستوطن إسرائيلي في "تل أبيب" على طاقم قناة "خبر ترك" أثناء قيامه ببث مباشر لتغطية التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما أدى إلى انقطاع البث.

وفي 17 أكتوبر/ تشرين الأول، جرى مضايقة طاقم تلفزيون العربية في تل أبيب وطلبوا من المراسلة "**راوية العلمي**، مغادرة المكان خلال تظاهرة لأهالي الأسرى الإسرائيليين لدى حماس.

رابعاً، خنق وسائل الإعلام

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول أصبحت الحكومة الإسرائيلية معادية لدرجة كبيرة للصحافة ووسائل الإعلام في مناطق سلطتها، وحوّلت عمل الصحفيين إلى جحيم مقيم في قطاع غزة حيث يعمل الصحفيون والصحفيات تحت خطر الموت المحقق لهم ولعائلاتهم، وتفاقم الوضع مع قطع الحكومة الإسرائيلية للاتصالات والانترنت ما حد من الوصول إلى تغطية للأحداث والأوضاع.

لم تكتف حكومة بنيامين نتنياهو بذلك بل بدأت إجراءات جديدة للحد من عمل وسائل الإعلام المستقلة التي تغطي الأحداث. وتستند هذه الإجراءات حالة "الطوارئ" التي أعلنها الطاقم الوزاري الأمني المصغر في إسرائيل الذي صدق في الثامن من أكتوبر/تشرين الأول على قرار إعلان حالة الحرب ضد غزة بموجب البند 40 من القانون الأساسي للحكومة.

وبموجب هذا القانون بإمكان السلطات الإسرائيلية أن تقوم بتدابير إعلان الحرب الذي يتضمن سلسلة من الإجراءات المتعلقة بالتعبئة العامة، وتقييد النشر على وسائل الإعلام. بما في ذلك إصدار قرارات تتعارض والقانون الدولي والتي تشمل إغلاق وسائل الإعلام ومكاتبها، وقطع الاتصالات والإنترنت، وسجن واعتقال الصحفيين والصحفيات وإصدار أحكام عرفية.

وجرى إقرار أنظمة الطوارئ في 20 أكتوبر/تشرين الأول، بذريعة "تقييد مساعدات العدو بواسطة وسائل إعلام". والذي يمنح وزير الاتصالات الإسرائيلي، شلومو كرعي السلطة (بالتشاور مع وزير الأمن القومي) لإصدار أمر باعتقال أي شخص ينشر شيئًا يمكن أن يضر "بالروح القتالية للجنود والمواطنين الإسرائيليين في مواجهة العدو" وبإمكانه إغلاق وسائل الإعلام ومقاطعة البث. وكرعي (وهو يميني متطرف من حزب الليكود) امتلك دائماً وجه نظر للطوارئ معادية لحرية الصحافة وحرية التعبير.

وسيتم تطبيق هذه اللوائح على كل من عامة الناس ووسائل الإعلام، وكذلك وسائل الإعلام المحلية والأجنبية (على النقيض من الهدف المعلن المتمثل في تقييد عمل وسائل الإعلام الأجنبية). وينطبق أيضًا على نشر البيانات الصحيحة ومصدر الحصول عليها، وفقًا لتقدير وزير الاتصالات. وتعتبر هذه اللوائح أن "نشر أنباء ومعلومات خلال الحرب، قد يُستخدم كأساس لدعاية

العدو ودعمه"، ويشمل ذلك حتى نشر أخبار وبيانات إعلامية للفصائل والجهات التي تعتبرها إسرائيل "عدوا". وتزعم أن هذا النشر من شأنه "مساعدة العدو في حربه ضد إسرائيل ومواطنيها أو ضد اليهود حول العالم".

وحسب لوائح هذه الأنظمة فإن الهدف منها هو منع المؤسسات الإخبارية من "تقويض الأمن القومي أو النظام العام أو العمل كأساس لدعاية العدو". وسيكون لوزير الاتصالات – بموافقة وزير الدفاع – أن يأمر مقدمي خدمات التلفزيون بالتوقف عن بث الوسيلة الإخبارية المعنية؛ وإغلاق مكاتبها في إسرائيل، ومصادرة معداتها، وإغلاق موقعها الإلكتروني أو تقييد الوصول إلى موقعها الإلكتروني، اعتمادًا على موقع الخادم الخاص بها.

كما مُنح وزير الاتصالات صلاحيات واسعة بما فيها إصدار أوامر للشرطة الإسرائيلية تلزمها بإنفاذ القانون "بشبهة ارتكاب مخالفات نشر دعاية انهزامية وعدائية أو التحريض على التمرد"، بموجب المادة 103 من قانون العقوبات الجنائي (نشر الدعاية التخريبية) أو المادة 134 (منشورات الفتنة).

سيكون القرار ساريًا لمدة 30 يومًا ولكن يمكن تمديده لفترات إضافية مدتها 30 يومًا في كل مرة. وستكون أنظمة الطوارئ سارية لمدة ثلاثة أشهر، أو حتى تنتهي الحكومة رسميًا من حالة الطوارئ المحددة. ما يعني تمكين السلطة التنفيذية من تشريع أي قانون دون رقابة برلمانية، رغم أن الكنيست يقوم بوظيفته، ما يعني تركيز السلطات بيد مجلس الحرب الإسرائيلي الذي يركز على الإضرار بحرية الصحافة، وهو أمر خطير للغاية ويناقض ما تدعيه الحكومة الإسرائيلية من كونها تحمي حرية الصحافة وحرية التعبير.

في محاولة لتطمين وسائل الإعلام المحلية والدولية، قال "كرعي" في مقابلة مع محطة راديو في منتصف أكتوبر/تشرين الأول أن أنظمة الطوارئ تهدف إلى إغلاق بث شبكة الجزيرة في إسرائيل: "بقدر ما يهمني أريد ألا يتمكنوا من العمل في إسرائيل، بما في ذلك مصادرة المعدات وإغلاق المكاتب"، مضيفاً "أن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يؤيد إغلاق شبكة الجزيرة". لكن حسب وسائل الإعلام الإسرائيلية فإن هدف وزير الاتصالات الإسرائيلي هو إسكات وسائل الإعلام جميعها بما في ذلك وسائل الإعلام العبرية.

ووافقت الحكومة الإسرائيلية بالفعل على إقرار أنظمة الطوارئ يوم 20 أكتوبر/تشرين الأول على إغلاق مكتب قناة الجزيرة في إسرائيل، بعد أن قدم وزير الاتصالات الإسرائيلي طلباً للحكومة للسماح بإغلاق بث قناة "الجزيرة" بحجة تشجيعها على العنف وإضرارها بأمن الدولة. كان الاحتلال الإسرائيلي قد بدأ حملته بإغلاق بعض المؤسسات الإعلامية الفلسطينية مثل شركة "J-Media" والتي أقدم جيش الاحتلال على إغلاقها بشكل مفاجئ بحجة أن هذا القرار يأتي في مصلحة أمن الدولة للحفاظ على النظام العام.

وبموجب أنظمة الطوارئ فإن الحكومة الإسرائيلية تسعى لفرض رقابة على التغطية الإعلامية، بدلاً من إنشاء آليات تفسير لتحركاتها ومواقفها وحماية حقوق الإنسان في الصراع الذي تقوده

في غزة. وتستخدم الأمن القومي كذريعة للحد من وجود وسائل الإعلام التي لا تؤيد روايتها للحرب المستمرة.

قانون الطوارئ الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية المصغرة يعد تقييدا مكتمل الأركان لحرية الصحافة، وضربة لحق الجمهور -ليس الإسرائيلي والفلسطيني فحسب، ولكن للعالم والجمهور الدولي أجمع- في رؤية ما يحدث في الصراع الدائر بين إسرائيل وغزة، فلا ينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تقرر ما هي المعلومات التي يجب أن تصل إلى الجمهور كما تفعل إيران والصين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

التوصيات:

أولاً: في ظل رفض الحكومة الإسرائيلية التعاطي مع الدعوات المستمرة لإنهاء الحرب بحق الصحافة والإعلام بقتل الشهود، فإن منظمة "صحفيات بلا قيود" تطالب المجتمع الدولي -وفي مقدمته الولايات المتحدة والدول الغربية الحليفة لإسرائيل، إلى جانب المؤسسات الدولية الفاعلية بما في ذلك الأمم المتحدة والمفوضية السامية، والمبعوثين الدوليين المرتبطين بالصراع في الشرق الأوسط- بالتحرك العاجل للضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي وقف استهداف الصحفيين والصحفيات والمؤسسات الإعلامية.

كما ندعو لوقف الانتهاك الجسيم للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي عمل على إقرار آليات حماية الصحافيين التي تفرق بين المراسل الحربي المعتمد من القوات المسلحة والصحفي المدني الذي يقوم بمهمة خطرة في مناطق النزاع المسلح والمنصوص عليه في المادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977 المتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية والذي يعتبر العاملين في مجال الصحافة من المدنيين وينطبق عليهم ما ينطبق على المدنيين في النزاع المسلح، وتحظر الهجمات المباشرة على الأشخاص المدنيين وتمنع التعسف في استخدام القوة ضدهم ويعتبر ذلك جريمة حرب. ومعظم وإن لم يكن كل الصحفيين الموجودين في غزة وجنوب لبنان والأراضي المحتلة هم صحفيون مدنيون.

كما ندعو لاحترام قرار مجلس الأمن رقم (1738) لسنة 2006، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (163/68) لسنة 2013، اللذان يدينان مهاجمة الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة ويشدد على ضرورة حمايتهم، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2222) لسنة 2015، والذي يدعو لحماية الصحفيين والأفراد المرتبطين بهم بمن فيهم عائلاتهم وأقاربهم، والعاملين في المؤسسات الصحفية، ويشدد على أن المعدات والأدوات والمكاتب والاستوديوهات الإعلامية هي أصول مدنية، يجب ألا تكون هدفا لهجمات أو أعمال انتقامية أثناء الحرب والعمليات العسكرية.

ثانياً، ضرورة الكف عن استهداف الصحفيين والصحفيات بالقتل أو الإصابة أو الاعتداء أو الاعتقال أو غيرها من ضروب المعاملة السيئة، وتحييدهم عن الصراع وضمان حمايتهم وسلامتهم وتسهيل مهمتهم ووصولهم للمعلومات والآراء.

ثالثاً، على الحكومة الإسرائيلية إنهاء سياسة الاعتقال التعسفي للصحفيين والصحفيات والمدونين والناشطين في مناطق سيطرتها والتوقف عن ملاحقتهم. والإفراج الفوري غير المشروط عن أكثر من 30 صحفياً وصحفية في سجون الاحتلال اعتقل أكثر من نصفهم خلال 20 يوماً! وضمان حصول الصحفيين الفلسطينيين في مناطق سيطرة الاحتلال على حقوقهم كاملة أسوة بوسائل الإعلام المحلية الأخرى والكف عن سياسة التمييز.

رابعاً، على الحكومة الإسرائيلية التراجع فوراً عن حظر الاتصالات والانترنت والوقود إلى قطاع غزة، لضمان وصول وسائل الإعلام للمعلومات والحقائق، والحصول على تغطية حقيقية للأوضاع في ظل الحرب الوحشية الحالية.

خامساً، على الحكومة الإسرائيلية حماية وضمان سلامة الصحفيين والصحفيات الذين يقومون بتغطية أحداث الحرب الإسرائيلية في غزة في المدن الإسرائيلية، والمناطق المحتلة، بما في ذلك اعتداءات وتهديدات قوات الأمن والجيش والمستوطنين.

سادساً، على الحكومة الإسرائيلية عدم التعدي على حق الجمهور في المعرفة، والإلغاء الفوري لأوامر الإغلاق، وسحب التراخيص من مكتب قناة الجزيرة، والتراجع عن إغلاق وكالة "Al-Media". وإنهاء القرارات التي تحد من عمل الصحافة في إسرائيل، فللإسرائيليين والفلسطينيين والعالم أجمع الحق في رؤية ومعرفة ما يحدث في الصراع الدائر، فلا ينبغي وليس من حق الحكومة الإسرائيلية أن تقرر ما هي المعلومات التي يجب أن تصل إلى الجمهور.

صادر عن

منظمة صحفيات بلا قيود

29 أكتوبر/تشرين الأول 2023